Document: EB 2009/98/R.8/Add.2
Agenda: 5(c)
Date: 7 December 2009
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تعليقات كبار المستشارين المستقلين على التقييم المشترك لسياسات وعمليات مصرف التنمية الأفريقي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والتسعون
روما، 15–17 ديسمبر/كانون الأول 2009

للعلم

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للعلم.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Luciano Lavizzari

مدير مكتب التقييم

رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: l.lavizzari@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

مكتب التقييم في الصندوق
دائرة تقييم العمليات في مصرف التنمية الأفريقي

التقييم المشترك لسياسات وعمليات الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا

تعليقات كبار المستشارين المستقلين[1]

مقدمة

1- تنفيذاً لاختصاصاتنا، نوجز فيما يلي تقييمنا المشترك لعمليات وأساليب ومجمل مضمون التقييم المشترك لسياسات وعمليات الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا الذي أجراه مكتب التقييم في الصندوق ودائرة تقييم العمليات في مصرف التنمية الأفريقي.

2- وبالإضافة إلى تأكيد استقلالية وجودة التقييم المشترك فقد تم تكليفنا بتقديم التوجيه الاستراتيجي والمشورة إلى لجنة الإشراف المشتركة. ويسَّرت أمانة التقييم المشترك عملنا طيلة هذه العملية. وتم إطلاعنا على جميع الوثائق ذات الصلة والسماح لنا بالوصول دون أي عوائق إلى الموظفين والخبراء الاستشاريين الذين اضطلعوا بهذا العمل.

3- وقمنا، حسب الاقتضاء، بالتعليق على جميع المنجزات الرئيسية. وشاركنا معا أو منفردين في الاجتماعات وحلقات العمل الرئيسية للتقييم المشترك. وسمحت لنا الأحداث التي أقيمت على وجه الخصوص في تونس وروما بالتفاعل مع موظفي كلتا المؤسستين الشريكتين، وأتاح لنا مؤتمر عقد في باماكو التعرف بعمق على وجهات نظر أصحاب المصلحة الأفريقيين.

تحد فريد للتقييم

4- نبعت فكرة إجراء تقييم مشترك لسياسات وعمليات الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا من رئيس الصندوق ورئيس مصرف التنمية الأفريقي. ويرجع السبب المنطقي الرئيسي وراء إجراء هذا التقييم المشترك إلى إدراك الحاجة إلى نهج تشغيلي جديد للزراعة والتنمية الريفية من أجل تحقيق نتائج أفضل وإمكانية استفادة كلتا المؤسستين من الدروس المستخلصة من إجراء استعراض مشترك. وفي عام 2006، قرَّر مدير مكتب التقييم في الصندوق ومدير دائرة تقييم العمليات في مصرف التنمية الأفريقي إجراء تقييم مشترك حقيقي.

5- وكان ذلك اختياراً جريئاً. فعلى الرغم من أن جميع التقييمات التي تعاونت في إجرائها منظمات متعددة الأطراف كانت تتخذ حتى ذلك الوقت شكل تقييمات متوازية فقد رأي مكتب التقييم ودائرة تقييم العمليات أن الفوائد التي ستتحقق من حشد مواردهما وإجراء أعمال ميدانية مشتركة ستعزِّز من نطاق أدلة التقييم ومصداقيته وجودته. كما أن إجراء عملية مشتركة بالفعل سيقلل الأعباء الإدارية التي تتحملها البلدان الأعضاء وسيساعد على التوصل إلى نتائج مفيدة بخصوص الشراكة بين الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي.

---

[1] Per Pinstrup-Andersen, Seydou Traoré and Robert Picciotto.

6- وبينما يقر مكتب التقييم ودائرة تقييم العمليات بفوائد اتباع نهج مشترك بحق فإنهما يعترفان بالمخاطر التي ينطوي عليها ذلك. ولذلك فقد اتخذا تدابير معقولة لتقليص تلك المخاطر، وقاما على وجه الخصوص بتحديد مسؤوليات مميَّزة، وقواعد واضحة للاتصال، وبرامج عمل متفق عليها. كما قاما معاً بتحديد نطاق التقييم المشترك الذي تم تصميمه لتعزيز ملاءمة سياسات وعمليات مصرف التنمية الأفريقي والصندوق في قطاع الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا، والنظر في ملاءمتها وأدائها وأثرها، وتقييم أبعاد الشراكة بين المؤسستين وطرح توصيات لتعزيز فعاليتهما الإنمائية.

7- وقُمنا في جميع المراحل الرئيسية للتقييم بتقديم التوجيه الاستراتيجي وإسداء المشورة المهنية بدون "تخطي الحدود" أو الانتقاص من نزاهة العملية. ووافق مجلسا مصرف التنمية الأفريقي والصندوق في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2006 على التقييم المشترك بناء على وثيقة نهج مشترك صدرت في أكتوبر/تشرين الأول 2006. وبدأ العمل الجاد في التقييم في يوليو/تموز 2007 بعد إبرام مذكرة تفاهم بين مكتب التقييم ودائرة تقييم العمليات. وصدر في يناير/كانون الثاني 2008 تقرير استهلالي مشترك. وتم الاتفاق على إعداد أربع ورقات عمل تتضمن الركائز الرئيسية للتقييم المشترك، وهي: (1) عرض عام لسياق الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا؛ (2) تحليل فوقي لنتائج التقييمات المستقلة؛ (3) إجراء دراسة خاصة للشراكات؛ (4) تقييم عمليات إصلاح أساليب العمل.

8- وتم بالإضافة إلى ذلك تنفيذ استعراض مكتبي شامل للوثائق وإجراء مقابلات منهجية مع الموظفين في كلتا المؤسستين. وعُقدت بعد ذلك مشاورات مع الإدارة والموظفين والهيئات الرئاسية في كلتا المنظمتين بناء على تقرير مؤقت. وأفضت تلك التفاعلات إلى إجراء تقييم للجودة عند الإدراج، وثماني دراسات قطرية، واستقصاء للمفاهيم في ستة بلدان. واستُخدمت هذه النتائج في إعداد التقرير النهائي والتمست تعليقات على مسوَّدة التقرير النهائي من إدارة مصرف التنمية الأفريقي والصندوق ومن ممثلي الحكومات الأفريقية وممثلي المجتمع المدني والجهات المانحة في اجتماع عُقد في باماكو (مالي) في مايو/أيار 2009. وروعيت تعليقات أصحاب المصلحة في الصيغة النهائية للتقرير.

أداء التقييم

9- تم الاتفاق على أن يكون التقييم المشترك واسع النطاق. وبالإضافة إلى التقييم الفوقي لتقارير تقييم المشروعات القائمة وتقارير التقييم القطرية، قرَّر مكتب التقييم ودائرة تقييم العمليات أن يتناول التقييم المشترك التحديات العامة التي تواجهها الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا واستخلاص ما ينطوي عليه ذلك من آثار على صعيد السياسات من أجل تقييم ملاءمة عمليات الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي. كما تناول التقرير مبادرات التغيير المؤسسي الجارية وممارسات الشراكة. ونعتقد أن كل مهمة من هذه المهام كانت شاقة في حد ذاتها. وأدّت هذه المهام معاً إلى زيادة تعقيد ذلك التحدي الذي كان محفوفاً بتعقيدات فريدة من نوعها.

10- وتبلورت الأساليب المختارة على ضوء الافتقار إلى أهداف واضحة للزراعة والتنمية الريفية، وعدم وجود مقاييس شفافة وقياسات موثوقة للأداء في كلتا المنظمتين. وكان من الحتمي الاعتماد على حسن التقدير المهني واستخدام العديد من أساليب التقييم. ونحن مقتنعون عموماً بأن التقرير النهائي شامل وتحليلاته سليمة واستنتاجاته استراتيجية؛ وأخيراً فإن توصياته بعيدة النظر وقيمة. ونتوقع أن يحقق هذا التقييم فوائد كبيرة لكلتا المؤسستين ولبلدانهما الأعضاء في حال الموافقة عليه واستخدامه من جانب الإدارة والمجلس في كل من

مصرف التنمية الأفريقي والصندوق. وما كان لتلك النتيجة أن تتحقق بدون عملية تقييم مدروسة وتشاركية تراعى فيها تماماً وجهات نظر الحكومات الأفريقية.

11- وساعدت العمليات التشاورية الاستباقية إلى الحد قدر المستطاع من القيود الناجمة عن ندرة بيانات الأداء الدقيقة والموثوقة والقابلة للمقارنة فيما يتعلق بالزراعة والتنمية الريفية في الوكالتين. وفي ظل ما ساد من افتقار إلى البيانات الأساسية وندرة مؤشرات الأداء التي يمكن التحقق منها على كل المستويات (على مستوى المشروعات وعلى المستوى القطري والمؤسسي) كان على المقيِّمين "الاكتفاء" باللجوء إلى الاستعراضات المكتبية والتقارير التجميعية والدراسات الخاصة والزيارات القطرية والمقابلات المباشرة الموسَّعة والمشاورات مع مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة.

12- وأدّت مشاكل الاتصال والثغرات في المهارات ونقص المعلومات ذات الصلة إلى ضرورة إعادة تشكيل وتوسيع الأفرقة الاستشارية في منتصف مدة التقييم. وعلاوة على ذلك، وسعياً نحو كفالة الامتثال للاختصاصات، تعيَّن على موظفي مكتب التقييم ودائرة تقييم العمليات الاشتراك في صياغة التقرير النهائي بدور أكبر مما كان مقرراً في البداية. كما تأخر التقييم بسبب قرار إجراء استقصاء للمفاهيم واستعراض للجودة عند الإدراج وكذلك بسبب الاستعراضات الداخلية التفصيلية والمشاورات المشتركة بين الوكالات التي أُجريت في مختلف مراحل العملية.

13- ونشأ عن ذلك تأخير لمدة سنة وزيادة في التكاليف. وهذه التأخيرات والزيادات في التكاليف مألوفة في التقييمات الكبيرة والمعقَّدة، والفضل يعود إلى المدراء المعنيين داخل مكتب التقييم ودائرة تقييم العمليات في التدخل والعمل بحسم لكفالة تحقيق نتائج على درجة كبيرة من الجودة. ومجمل القول إننا مقتنعون بحسن التقدير في إدارة عملية التقييم واتساق أساليب التحليل المختارة مع الممارسات السليمة المعمول بها في تقييم التنمية.

تحديات الزراعة والتنمية الريفية

14- يسلط التقييم المشترك الضوء على تحسُّن اتجاهات النمو الاقتصادي والزراعي التي يمسك القطاع الخاص بزمامها في أنحاء من أفريقيا في أعقاب إصلاحات الاقتصاد الكلي والتسيير التي شهدتها حقبة التسعينات. وهذا التقييم يدحض نزعة التشاؤم الأفريقي غير المبررة التي سادت لفترة طويلة في أدبيات التنمية. وكان من الملائم بنفس القدر أن يشير التقييم المشترك إلى العقبات الأساسية التي يتعيَّن التغلُّب عليها للحفاظ على مسيرة الزراعة في أفريقيا.

15- وتواجه الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا تحديات هائلة. فغلات الحبوب لا تتجاوز 1.1 طن للهكتار، أي ثلث المتوسط العالمي. وتبلغ القيمة المضافة لكل عامل زراعي في أفريقيا 38 في المائة من المتوسط العالمي. وفي حين أن معدل النمو الزراعي في أفريقيا تراوح بين ما يقرب من 4 إلى 5 في المائة منذ أواخر التسعينيات حتى منتصف هذا العقد، فإن هذا المعدل لا يختلف كثيراً عن متوسط معدل النمو الذي تحقق في البلدان النامية الأخرى. وهذا المعدل يقل كثيراً عن المعدل الذي حققته الهند خلال حقبة الثورة الخضراء (6 في المائة). وعلاوة على ذلك فإن ارتفاع معدلات النمو السكاني في الكثير من البلدان الأفريقية يتجسَّد في معدلات نمو زراعي متواضعة للفرد.

16- وترجع هذه الثغرات في الأداء في جانب منها إلى عدم التكافؤ في السوق العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية. وتتسم التجارة الزراعية بالإعانات الزراعية الكبيرة وحواجز التجارة غير العادلة التي تفرضها بلدان منظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهذا الخلل المزمن في العلاقات التجارية ساعد على استمراره التأثير المتفوق لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي داخل منظمة التجارة العالمية؛ والافتقار إلى استجابة مقابلة متسقة من مقرري السياسات في أفريقيا، وما نشأ عن ذلك من شعور بالعجز بينهم.

17- وتفاقمت تلك الظروف غير المواتية بسبب الأزمة الثلاثية للغذاء والوقود والتمويل التي اجتاحت العالم مؤخراً. وكانت أفريقيا، حتى قُبيل هذا الهبوط العالمي، متخلفة عن جميع الأقاليم الأخرى في تقدمها نحو تحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية المتمثِّل في تخفيض نسبة الفقراء والجوعى إلى النصف بحلول عام 2015. وهكذا فإن مؤشر الجوع الذي وضعه المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية انخفض في الفترة من 1990 حتى 2008 بنسبة 11 في المائة في أفريقيا التي تأخرت كثيراً عن التقدُّم المحرز خارج أفريقيا (انخفاض تراوح بين 25 و40 في المائة). وازداد عدد سكان أفريقيا المصابين بسوء التغذية ازدياداً كبيراً منذ الثمانينات حتى إن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى باتت تمثل حالياً ثلثي المصابين بنقص التغذية في العالم.

18- وازداد عدد حالات الطوارئ الغذائية من نحو 15 حالة سنوياً خلال حقبة الثمانينات ليزيد على ثلاثين حالة طوارئ سنوياً منذ نهاية الألفية. وشهدت أفريقيا الجانب الأكبر من هذه الزيادة حيث تضاعفت نسبة حالات الطوارئ الغذائية الناجمة عن أسباب بشرية (مثل الصراع العنيف) على مدى العقدين الفائتين. وعلى الصعيد القطري، بلغت معدلات الجوع أعلى مستوياتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وبوروندي، والنيجر، وسيراليون.

19- وفي هذا السياق فإننا نرحب بتركيز التقرير على الحاجة إلى ما يلي: (1) الاستغلال التجاري للزراعة في أفريقيا؛ (2) المبادرة بالتصدي للتحديات التي يفرضها ظهور الوقود الحيوي؛ (3) تشجيع البحث والتطوير في التكنولوجيات الحيوية الجديدة التي تناسب الظروف في أفريقيا. وينبغي أن تركِّز المنظمتان، وبخاصة مصرف التنمية الأفريقي، على تلك التوجهات الجديدة للسياسات.

الإرادة السياسية والاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية

20- تقرير التقييم المشترك على صواب في تشديده على عدم إمكانية التغلُّب على تحديات الحد من الفقر في أفريقيا ما لم يطرأ تغيير كبير على السياسات. ويتعيَّن على البلدان المانحة والمتلقية على السواء التصدي للعواقب الوخيمة لسياساتها السابقة والاعتراف بأن الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا تتسم بالانخفاض الشديد في مستويات الاستثمارات الريفية واستمرار الواردات الغذائية وانتشار الجوع وسوء التغذية على نطاق واسع. وتزداد الحاجة الملحة إلى إصلاح السياسات على ضوء ما يلوح في الأفق من تهديدات جراء تغيُّر المناخ.

21- ولذلك فإن التقييم المشترك قد حالفه الصواب عندما لفت الانتباه إلى تأثر الفقر الريفي في أفريقيا بتدابير الحماية الزراعية التي تفرضها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما ينبغي أن تعترف الحكومات والجهات المانحة على السواء بفوائد الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية بالنظر إلى آثارها المضاعفة الكبيرة. وتتمثَّل أهم العقبات الخطيرة التي تواجه الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا في تدني حالة البنية الأساسية وارتفاع تكاليف النقل، والأسواق المالية البدائية، والافتقار إلى سُبل الوصول إلى تكنولوجيا الإنتاج الملائمة، والبيئات التمكينية غير الموائمة عموماً للأعمال الخاصة. وبعبارة أخرى فإن هناك فجوة كبيرة في توفير السلع العامة التي تدعم مشروعات القطاع الخاص واستثماراته في الزراعة والتنمية الريفية.

22- وربما يفتقر التقييم المشترك إلى الوضوح الكافي فيما يتعلق بهذه الأولوية أو المعوقات الأساسية التي عرقلت زيادة الاستثمارات في الزراعة في أفريقيا، مثل القيود المالية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية أو التدفقات المالية الخاصة المحدودة التي تخصص للزراعة والتنمية الريفية. وتلك الاعتبارات ليست سوى برهان يؤكد حاجة كلتا المنظمتين إلى زيادة الاهتمام بالزراعة والتنمية الريفية في برامج عملياتهما.

23- والواقع أن مستويات الإنفاق العام الحالية لدعم الزراعة والتنمية الريفية لا تفي بالمتطلبات الإضافية للاستثمار في الأمن الغذائي (18 مليار دولار أمريكي سنوياً حسب تقديرات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا). وبطبيعة الحال فإن زيادة الإنفاق العام الموجه للزراعة ينبغي أن تراعى فيها الجودة وأن يكون الإنفاق موجها إلى الأولويات التشغيلية السليمة وأن يتم ذلك في سياق تحسين سياسات الزراعة والتنمية الريفية. وأصبحت السرعة وحسن التوجيه والجودة الكبيرة في الإقراض وتقديم المشورة السياساتية من الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي ضرورة ملحة. وسوف تساعد تلك التدابير على تسريع وتيرة نهوض أفريقيا من آثار الأزمة المالية.

24- وحرصاً على تحقيق أهدافها، وافقت الحكومات الأفريقية على برنامج شامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويدعو هذا البرنامج إلى توسيع الاستثمارات وتحسين إدارة هذا القطاع. ولكن الخطاب البلاغي لا تقابله إجراءات عملية على أرض الواقع، وينبغي لمصرف التنمية الأفريقي والصندوق القيام بدور قيادي أقوى وأكثر اتساقاً لدعم جهود الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولذلك فإن الملكية الأفريقية لجدول أعمال السياسات التي حدَّدها التقييم المشترك سيعززها توجه مصرف التنمية الأفريقي والصندوق معاً نحو العمل مع الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغرض مساعدة كلتا المنظمتين على تصميم وبناء ائتلاف واسع لدعم الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا.

إعادة تقييم أولويات القطاع

25- يسلط التقرير النهائي الضوء على إمكانية زيادة الإنتاجية في الزراعة الأفريقية من خلال الاستغلال التجاري وتحسين اتصال أصحاب الحيازات الصغيرة بسلاسل إمدادات الأغذية الحديثة. ولكن ذلك يتطلب إصلاحاً في حقوق حيازة الأراضي وزيادة الدعم المالي والتقني والبحثي لتوسيع أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية وتشجيع التجهيز المحلي للمنتجات الزراعية (مثل القطن) والصناعات الزراعية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك فهناك فرص جديدة تتيحها التجارة العادلة الدولية وحركات تشجيع الأغذية العضوية.

26- كما أننا نؤيد تماماً تركيز التقييم المشترك على تعزيز التوجه نحو المساواة بين الجنسين في عمليات الزراعة والتنمية الريفية وسد ثغرات المعرفة والابتكار التي تبتلي الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا. وينبغي تحديدا أن يكون لمصرف التنمية الأفريقي والصندوق دور أكبر في دعم تحسين إدارة البحوث الزراعية في الإقليم وتشجيع الإجراءات المطلوبة للاستفادة تماماً من ثورة التكنولوجيا الحيوية. وينبغي في هذا السياق توجيه مزيد من الاهتمام إلى دعم قدرات البحث والتعليم في الجامعات الأفريقية.

27- وأخيراً فإن التركيز المستصوب من التقييم المشترك على الدول الهشة له ما يبرره تماماً. فقد ظلت هذه البلدان مهملة من الجهات المانحة. وهناك إمكانات هائلة لبرامج التنمية الزراعية والريفية داخل المجتمعات المحلية في بيئات ما بعد الصراع. وربما سيكون من الملائم الاعتراف صراحة بأن مشكلة "الحرمان من المعونة" التي تسبَّبت فيها الصيغ التي تستخدمها كلتا المؤسستين في تخصيص موارد المعونة على أساس الأداء. وعلاوة على ذلك، كان يمكن توخي مزيداً من الوضوح في تناول الأهمية الحاسمة لحساسية الصراع (من خلال تقليص

التفاوت الجماعي والإقليمي وتوجيه الأولوية إلى عمالة الشباب، والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، والتنويع الاقتصادي، وما إلى ذلك).

التصدي لمسائل الأداء

28- تمثّل جودة المشروعات مسألة مهمة. وفي هذا السياق، أسفر تقييم الأداء في إطار التقييم المشتَرك عن نتائج مهمة. وتناول التقييم الإصلاحات التي أجريت مؤخراً في أساليب العمل، ولكنه أكد الحاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز الفعالية الإنمائية لعمليات المنظمتين في مجال الزراعة والتنمية الريفية. وعلى وجه الخصوص فإن نسبة التقديرات المُرضية إلى حدٍ ما من بين تقديرات النتائج المُرضية الحالية التي تتراوح بين 60 و70 تعد كبيرة بدرجة تبعث على القلق.

29- كما نودّ أن نشير إلى أن ممارسات التقييم لا تركّز بالقدر الكافي على الأثر. وفي هذا السياق فإن احتمال عدم تحقيق فوائد مستدامة إلا في ما يتراوح بين 35 و40 في المائة من المشروعات التي تناولها التقييم الفوقي ينبغي أن يكون بمثابة ناقوس خطر. ونحن على يقين من أن أداء عمليات الوكالات الإنمائية الأخرى في مجال الزراعة والتنمية الريفية لا يختلف عن ذلك، وقد بادر الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي بإصلاحات في أساليب العمل تركّز على الجودة التشغيلية. ولكن تلك الإصلاحات ينبغي تكثيفها من خلال الأخذ بضمانات الجودة المستقلة الآنية.

30- ويمثّل تعزيز نظم وعمليات الرصد والتقييم في البلدان المقترضة أولوية مهمة أخرى بالنظر إلى الافتقار الشديد إلى المعلومات الأساسية والأدلّة الميدانية على التقدّم المحرز حسب ما حدده التقييم. كما يتطلب "الانقطاع" الحالي بين تقديرات الأداء على مستوى المشروعات وعلى المستوى القطري (المفارقة بين ما هو كلي وما هو جزئي) اهتماماً كبيراً من الإدارة لتعزيز ملاءمة عمليات الزراعة والتنمية الريفية وتحسين الصلات بين صياغة الاستراتيجيات القطرية وتصميم المشروعات.

31- ونلاحظ أيضاً أن الأداء التشغيلي العام في الصندوق أفضل نسبياً منه في مصرف التنمية الأفريقي. وربما يرجع ذلك إلى ضيق مظروف الموارد التي يعمل في حدودها مصرف التنمية الأفريقي، كما يشير أيضاً إلى أن مصرف التنمية الأفريقي سيستفيد كثيراً من اتخاذ موقف أوضح إزاء السياسات وإقامة شراكة أقوى مع الصندوق. ويتعيّن على تلك المؤسستين إحراز تقدّم سريع نحو تحقيق أهداف إعلان باريس من خلال إقامة صلات أوثق بين عمليات المصرف والصندوق وبين العمليات القطرية وإعادة النظر في مجموعة الوسائل المستخدَمة (مثل زيادة النُهج القطاعية الشاملة).

32- ولن يتسنى تحقيق جميع أهداف رفع مستوى الجودة بدون تحسين الحوار القطري وجودة الخدمات غير الإقراضية وإجراء تحولات في عمليات الإدارة المؤسسية. ولحسن الحظ فإن الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي ملتزمان بالتحوّل إلى منظمتين قائمتين على المعرفة وتعزيز حضورهما القطري وزيادة كفاءة وفعالية عملياتهما التشغيلية.

33- وأخيراً فإن التقييم المشتَرك يستند إلى مبررات تقييمية قوية في تأكيده الحاجة إلى زيادة التركيز مباشرة على القدرات المحدودة التي تعرقل أداء الجهات المقترضة. وبينما ينبغي أن تحتل الحكومات موقع القيادة، ينبغي

للصندوق ومصرف التنمية الأفريقي تقديم الدعم النزيه والهادف الذي قد يتطلب نقاشاً أميناً وشفافا وقوياً لتشجيع سياسات وبرامج كافية.

34- وهذا الدور مهم وملائم بالنظر إلى أن كلتا الوكالتين تتمتعان بالثقة والاحترام في معظم بلدان الإقليم وتحتلان موقعا مناسبا يمكنهما من العمل مع المنظمات الإقليمية والشركاء الإنمائيين الآخرين للمساعدة على التصدي للثغرات في السياسات والقدرات.

أبعاد الشراكة

35- بالإضافة إلى زيادة التركيز القطري الذي يوصي به التقييم المشتَرك فإننا نوافق على دعوته إلى زيادة الاتصال بالمجتمع المدني والقطاع الخاص. وسوف يساعد تشجيع الائتلافات الموجّهة نحو تحقيق الغايات في الزراعة والتنمية الريفية على تحسين الاتساق العام في سياسات هيكل المعونة المتفقت حالياً.

36- ولم تكن هناك حتى وقت قريب معايير أو أهداف أو مؤشرات واضحة على الرغم من العلاقة القائمة منذ 30 عاماً. ولم يبذل الصندوق أو مصرف التنمية الأفريقي أي جهود جادة للعمل معاً. ومن المثير للاهتمام أن الشراكة بينهما لم تحقق سوى نتائج ضعيفة من حيث الإشراف والتمويل المشتَرك. فقد أخفقت كلتا المؤسستين في تحقيق ما يلي (1) إنشاء حوافز ملائمة للموظفين بما يفضي إلى تعزيز الشراكة؛ (2) ترجمة الاتفاقات المؤسسية إلى ممارسات عملية فعّالة على المستوى القطري والقطاعي؛ (3) تحديد الأولويات في خضم الشراكات التي تدّعي كلتا المؤسستين تكوينها بدون إنشاء هياكل فعّالة أو نظم للرصد.

37- ولذلك ينبغي على مصرف التنمية الأفريقي والصندوق تعزيز تحالفهما، وهو ما تبرره الاعتبارات الاستراتيجية التالية: التحوّلات الأخيرة في هيكل المعونة؛ وإعلان باريس الذي لا غنى عنه؛ وحاجة المؤسستين إلى تحسين الحوار القطري وإدارة المعرفة؛ إلخ. ويحدِّد التقييم المشتَرك بدقّة مجالات التكامل بين موارد مصرف التنمية الأفريقي ومزايا الصندوق، ويؤكد الفوائد الكبيرة التي ستتحقق من تكوين شراكة فعّالة بينهما. ونحن نعتقد أيضاً أن هذه الشراكة ستعززها كثيراً الاستراتيجيات القطرية المشتركة والتوسيع المنهجي للابتكارات الواعدة.